كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 93 مجلد 31 لسنة 2009
ص ص[79–103]

نظرية الدولة والفعالية الاقتصادية
أطروحة ابن خلدون أنموذجاً
"دراسة مقارنة"

الدكتور أحمد إبراهيم منصور
مدرس الفكر الاقتصادي – قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الموصل

المستخلص

الدارس للتأريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي يجد أن الوقائع ترتبط دائماً بأطر فكرية تحدد دور الدولة الاقتصادي منذ أن تشكلت الدولة ولحد الآن، الدراسة هذه اهتمت بشكل خاص بدراسة تدخل الدولة في الفعالية الاقتصادية في العصر الوسيط الإسلامي، وقد تم اختيار بيئتين في حقبة زمنية واحدة، البيئة الغربية وهي تتهيأ لعصر ما سمي (بعصر النهضة) والبيئة العربية الإسلامية وتم اختيار الأنموذج الخلدوني في الفكر الاقتصادي، فجاءت الدراسة مقارنة للبيئتين، في الغرب تشكلت الدولة القومية التي تأسست على الفكر العلماني، فكان دورها شمولياً لتطابق مصالح رجال الأعمال والتجار مع مصالح الملوك والحكام، في الشرق الإسلامي يقدر ابن خلدون دور الدولة على وفق شكل الدولة وأطوار تطورها، إذ يخلص أن خراب العمران مرتبط بالتدخل الشامل للدولة في الشأن الاقتصادي.

The State Theory and Economic Efficiency: A Model of Ibn Khaldoon

تأريخ استلام البحث 2007/6/4 تأريخ قبول النشر 2008/1/15

A Comparative Study

Ahmed I. Mansoor (PhD)
Lecturer of Economic Thought
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

The specialist of economic history and thought may find that the events are always intercepted with the mental frames that limit the economic role of the country (state) since the establishment of the so-called state till now. This study is concerned with the study of the state interference in the economic efficiency during in the Islamic Middle age. Two ecologies have been selected in terms of one period. The western environment that has been reckoned to the age called (renaissance era), and the Islamic Arab environment. The Khaldoni Model has been considered according to the economic thought. The study has been founded as a comparison between two ecologies. In the western world, the nation country (state) established which was based on the secular thought. The major role was a comprehensive one for the coincidence of the benefits by businessmen and merchants, with kings and judges. In Islamic era, Ibn Khaldoon presented the role of the country (state) according to the construction, the stages of development, and this sort of relationship with the constructions (civilization). The study concluded that the destruction of architectures is related to the exclusive interference of the state in economic issues.

المقدمة

من خلال فحص النصوص الواردة في مقدمة إبن خلدون التي تخص الدولة يقدمها على أنها كائن حي يولد وينمو ثم يفنى، هذا التقديم لنظرية الدولة المرافقة لنظرية التجمع الإنساني من أجل العمران هي من أساسيات ممارسة فعاليات الحياة بشكل منظم. يمكننا أن نتبين أن الفكر الإقتصادي الخلدوني الذي تواكب مع التطورات التي حصلت في نظم الحكم الإسلامي والتي تزامنت أيضاً مع المتغيرات التي حصلت على أنظمة الحكم في أوربا وانحسار دور الكنيسة بوصفها سلطة دينية ودنيوية فاعلة في الحياة الإقتصادية والسياسة الإجتماعية، والتأثيرات غير المباشرة بين دول أوربا ونظم الدول الإسلامية باعتبار الطرفين شريكين تجاريين على الرغم من بدائية الاتصال وصعوبة التنقل السريع، نقول إن فحص هذه النصوص يؤدي إلى نتيجة مفادها إن إبن خلدون وطبقاً لنظريته في أصل الدولة وأطوارها التي مختصرها إن الدولة تقوم على العصبية وإن أطوارها هي بدأ بالدولة ونشؤها ثم طور نمو الدولة ثم طور هرمها وأفولها، إن العمران إما بدوي بسيط التركيب والعلاقات، وإما حضري معقد التركيب وتفصيلي العلاقات. بذلك وجد إبن خلدون من خلال فكره التجريبي أن من أسباب فساد الأسواق وتدهور الحياة الإقتصادية وقلة إيرادات الدولة، هو تدخلها في الشأن الإقتصادي وبشكل يضر بمصالحها (جباية

للضـرائب وإنفاقهـا علـى مرافـق الدولـة وقيامهـا بالمهمـة الإقتصـادية الملقـاة علـى عاتقها)، فهو يرى أن خطـر تـدخل الدولـة علـى الجانـب الشـرعي هـو الإسـتحداثات التفصيلية لفروض غير شرعية لأنواع من الضـرائب والمكـوس بواسـطة تخريجـات فقهية، وهذه الضـرائب سـوف تثقـل علـى مكلفيهـا، فـالمكلفون بالضـرائب لهـم قـدرة معلومة على دفعها، أو أن ذلك سينعكس بشـكل غيـر إيجـابي علـى فعاليـات الإنتـاج، فتنكفـىء وينعكس فـي المسـتقبل علـى إيـرادات الدولـة نفسـها لانسـحاب الكثيـر مـن الإنتاج, أو أن الدولة تدخل مسيطرة ومحتكرة للإنتاج، ومن هذا الباب سـوف يقضـي على روح المنافسـة، إذ لا يسـتطيع الصـانع أو التـاجر أو الفـلاح مزاحمـة السـلطات (السلطات المركزية) التـي تسـتند إلـى نفـوذ محـول إلـى قـيم إقتصـادية مشـرعن لهـا ومستغلة الضغط على السوق وآلياته، وبناءً على ذلك جاء البحث منصباً على دراسة الدولة بوصفها قوة إجتماعية منظمة من حيث أصلها والنظريات التي تقول في أصل الدولة ثم أشكال الـدول حسـب الأنظمـة اليونانيـة والرومانيـة والإسـلام، ليكـون ذلـك إطاراً نظرياً ومدخلاً لفهم كيفية تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ولاسيما في أنظمة الدولة الإسلامية في الشرق الإسلامي وأنظمة الدولة في أوربا فـي وقـت بـزوغ نجـم الدولـة القوميـة وإنحسـار دور الكنيسـة وبـدء صـيحات آراء المـاركنتليين فـي الحيـاة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الجديدة.

ومن ثمة سوف ندرس أفكار إبن خلدون في أشكال تدخل الدولـة ومقارنـة ذلـك بالآراء التجارية الأولى ومـا سـبقها مـن آراء السـكولائيين، إذ تظهـر الدراسـة الفكـر الخلدوني في نتائج تـدّخل الدولـة فـي الشـأن الإقتصـادي ونتـائج ذلـك علـى الأنشـطة الإقتصادية من ناحية وعلى كيان الدولة واسـتمرارها مـن ناحيـة أخـرى، مـن خـلال دراسة تدخل الدولة، إما بواسطة الشريعة وما أدخل عليها من مستجدات واستحداثات لتصـاغ بشكل تخريجات فقهية تخدم أهداف الدولة وعلـى رأسـها السـلطان ومصـالحه ومصالح حاشيته، أو إن الدولة تنتقل في الحياة الإقتصـادية بشـكل مباشـر مـن خـلال الإنتاج والسيطرة على إحتكار الأسواق.

يخرج البحث من كل هذا بجملة من النتائج في ضوء التطور الحاصل في الفكر الإقتصادي وتنظيم الحياة الإقتصادية في كل من أوربا والشرق الإسلامي.

مشكلة البحث

تتأطر مشكلة البحث في أن تطور الفكر الإقتصادي لم يكـن واحـداً فـي الغـرب المسيحي والشرق الإسـلامي، كمـا أن دور الدولـة فـي الغـرب أدى إلـى تـراكم رأس المال وفي الشرق الإسلامي كانت الدولة تعمل في غير صالح التجار والرعية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في كشف الأفكار الإقتصادية في دور الدولة كما طرحه إبن خلدون وأداء الدولة في تلك الحقبة الزمنية وسلوك الحكام الذي أدى إلى حالات التخلف الإقتصادي والاجتماعي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى كشف الوقائع الإقتصادية ومطابقتها مع طروحات الفكر الإقتصادي في كل من الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، على وفق مفهوم المجايلة بين بيئتين مختلفتين من حيث النظام السياسي الفوقي، كذلك النظام الإقتصادي، ودور الدولة الإقتصادي في كلا البيئتين.

فرضية البحث

يفترض البحث أن أنماط التفكير الإقتصادي في الشرق الإسلامي كما في إطروحة إبن خلدون ولاسيما في دور الدولة الإقتصادي، هي متقدمة على التفكير الإقتصادي في الغرب في الحقبة نفسها مع ذلك كانت الغلبة الإقتصادية للغرب.

الإطار النظري لانشاء الدولة وأشكال الدولة حسب الأنظمة

لم يتفق المفكرون ومنذ وقت بعيد حول الأسس الحقيقية لنشأة الدولة، ومن هذا المنطلق أتيح لمن يجتهد في هذا المضمار أن يدلو بدلوه وفقاً لمعايير وشواهد حول نشأة الدولة حتى أصبحت هذه الاجتهادات تمثل نظريات يستند عليها في هذا الشأن، وعلى هذا سوف يبرز قطبين يجب مراعاة مصالحها في صياغة قواعد الدولة وأسسها وهما الفرد والجماعة وما يرتبط بهما بخصوص الملكية، وهل هناك تناغم بين مصالحهما أم تضاد وكيف تبرز سلطة الدولة من خلال كل هذا, فهل يذوب الفرد في سلطة الدولة التي ستكون قابضة على ناصية الأمور الإجتماعية وتوجيه الجهود الإقتصادية نحو الاهداف التي يحددها صاحب السلطة حتى تبدو وكأن الدولة تعتني بكل شيء (عبد البديع،1971، 5)، إذ تبرز السلطة من خلال كل هذه الأهمية العليا للدولة لتبرر التدخل في النشاط الإنساني وتوجيهه:

1 – 1 أصل الدولة

بالعود إلى أصل الدولة ونشأة السلطة العامة تظهر الاشكالية التي افترضت منذ البدء عدم وجود التوثيق اللازم لإثبات ذلك وبشكل قطعي إلاّ أن السياقات المفترضة عن دور السلطة والجماعة في المجتمعات الأولى تفترض أن تبدأ بالأسرة، إذ لم يكن للأبناء من حقوق إلاّ بقدر ما يمنحهم الآباء منها، وكما كانت الأسرة وحدة إقتصادية أصبح توسعها بشكل دولة، إذ تتشعب الحاجات والواجبات والمسؤوليات (Lipson,

(1965, 137)[*]، وتبدأ الدولة كقوة إجتماعية إقتصادية سياسية لمواجهة الكيانات الأخرى من خلال نظامها، وأول ما يتبادر إلى أذهاننا هو الدولة – المدينة، فقد بدأ أول وجه للدول – المدينة وهو الإقتصاد التجاري والذي بالإمكان القول عنه الأنموذج الذي له فعاليات مؤسسية إقتصادية التي سوف تتشعب طبقاً لأسباب مستقبلية خاصة بهذا الأنموذج أو ذاك (Hicks, 1969, 42)، وهذا الذي يخلق الخصوصية للدولة في نظامها وأنموذجها الإقتصادي والسياسي والاجتماعي، من هنا فإن تقسيم العمل في المجتمع الواحد كان الدافع لنشأة الدولة بوصفها حاجة من حاجات البشر، إذ لا يمكن لأحد أن يكون مكتفياً ذاتياً، بل إن البشر جميعاً لهم حاجات متعددة ولا بد من وجود آخرين يعملون على توفيرها، وهو ما يصطلح عليه بالتبادل، ففي ظل الدولة يكون تبادل الحاجات وبإشرافها وبتوفيرها لمستلزمات الأمن والاستقرار (Haney, 1957, 57) إذن من نافلة القول إن أصل الدولة هو حاجة المجتمع البشري لها، وما عمّق دورها في الأطر الحضارية المتعاقبة هو تقسيم العمل وتفاصيله من خلال التقسيمات والآلات والتبادل وإشاعة الأعراف التي تعد بمثابة ما يصطلح عليه بالدستور (انجلز، د.ت، 129), لقد دُرس موضوع أصل الدولة في إطار نظري تجريدي استناداً إلى الوقائع وقياساتها وقرائنها وهذه النظريات تقع في خمسة أشكال هي:

1. **نظرية الحق الإلهي**: ترى هذه النظرية أن الدولة وأنظمتها وأحكامها إنما هي من مخلوقات الله، وعليه فان الله هو الذي يصطفي الحكام ويمدهم بالقوة والحكمة، وكان لهذه النظرية أثر بالغ في استغلال هذه الحقوق المفترضة والممنوحة لهم في الاستغلال وادعاء الربوبية، في كون سلطة الحاكم مستمدة من الله (متولي،1961، 20).
2. **نظرية العقد الاجتماعي**: ترى هذه النظرية أن الأفراد هم من قرر إقامة المجتمع المُدار من قبل الدولة، إذ جاء في كتاب (العقد الاجتماعي) (جان جاك روسو) والذي تنسب إليه النظرية، إن العقد الاجتماعي جاء نتيجة للفوضى وعدم الاستقرار وغلبة الأقوياء، فكان في ظل هذا العقد إرادة عليا تسعى إلى توفير الأمن والاستقرار، فالسلطة المدنية لها حق صنع القوانين مع العقوبات لتنظيم الملكية والمحافظة عليها وحق استخدام القوة في تنفيذ أمثال هذه القوانين، كل ذلك في سبيل الخير العام فقط (سباين،1971، 712).
3. **نظرية القوة**: ترى هذه النظرية أن الدولة جاءت نتيجة فرض من قبل شخص أو جماعة عن طريق القوة فكان هناك نظام اجتماعي مفروض على الآخرين بالقوة والإكراه (الشاوي،1981، 56).
4. **نظرية الأسرة**: ترى هذه النظرية أن أصل الدولة ونواتها كانت الأسرة من خلال التكاثر والتوسع، فأدت إلى أن تكون هناك قبيلة موزعة على قرى أدى تجميعها

([*]) كذلك انظر: فردريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، منشورات دار النداء للطباع والنشر، بدون تاريخ ، ص129.

إلى ظهور المدينة – الدولة، ويرى (رسل) أن دولة المدينة جاءت عن طريق ضم جماعات أصغر ترتكز على الجماعة المنزلية أو الأسرة (رسل، 1983، 184).

5. **نظرية التطور التأريخي**: يمكن أن تختصر نظرية التطور التأريخي كل النظريات القائلة بأصل الدولة من خلال تطور متغيرات وعوامل كثيرة منها الإقتصادية والإجتماعية التي أدت إلى نشأة الدولة وتختلف قوة تأثير هذه العوامل من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف ظروف الجماعات (بدوي، 1961، 146).

2- 1 دور الدولة الإقتصادي في الحضارات المختلفة

من خلال ما سبق من إستعراض بسيط للنظريات القائلة بأصل الدولة، يمكننا الخروج بحقيقة تقترب من الواقع هي أن نظم الدولة والقاعدة التي تستمد سلطتها منها تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لتطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وهنا سوف نتناول بالاستعراض البسيط دور الدولة الإقتصادي في الحضارات القديمة، وسوف نرى أن الدول وتدخلها في الشأن الإقتصادي يتباين من حضارة إلى أخرى.

3– 1 في الحضارات القديمة

من الواضح أن تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي في الحضارات القديمة كان شائعاً في الحضارات الشرقية (وادي النيل، وادي الرافدين، الهند، الصين) والحضارات الغربية (اليونانية، الرومانية)، فقد كانت السمة المميزة في الحضارات الشرقية هو أن الملوك ممثلين بالتنظيمات السياسية يملكون وسائل الإنتاج الرئيسة ولاسيما الأرض وهي المصدر الأكثر أهمية في إنتاج القيم المادية، فقد كانت هذه الحضارات تتدخل تفصيلياً في الحياة الإقتصادية كلما تكاثرت أعمال الحكومة وزادت أنشطتها (عبد البديع، 1971،27)، ففي مصر كانت سيطرة الدولة على الحياة الإقتصادية تشمل الأنشطة الإجتماعية – الإقتصادية في أسعار السلع والاجور والخدمات والتوزيع والملكية، فالملك يعد مالكاً لكل ما في المملكة (عبد البديع، 1971،28).

أما في الصين فقد كانت الدولة تمارس التدخل في الشأن الإقتصادي من خلال نظام إقتصادي شبيه بنظام الملكية العامة والحد من الدخول الكبيرة وإعادة توزيع الدخول, كما سعت الدولة إلى حماية الزراع والمستهلكين من جشع التجار بتحديد أثمان السلع، كما كانت أيضاً تمنح القروض بفائدة منخفضة لكل مشروع إنتاجي (ديورانت، 1955، 103).

كذلك الحال بالنسبة لوادي الرافدين فقد تبين من خلال قوانين حمورابي التي عبرت عن مصالح الطبقة الحاكمة والأثرياء والجنود كما كانت تضمن حماية الضعيف، فقد عبرت هذه القوانين عن دور الدولة الإقتصادي في مجتمع وادي الرافدين، كل ذلك يتم على وفق التقسيم الطبقي الاجتماعي إلى أحرار وعبيد.

أما في الحضارة الإغريقية فقد كانت سلطة الدولة تكفل الحرية الفردية في مجتمع طبقي واضح ليس للعبيد فيه حقوق، أما إطار تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي فقد امتد إلى مسائل كثيرة مثل المراقبة والإشراف على السوق ووضع القيود على الصادرات والإحتكار، كما حددت أسعار السلع الأساسية (عبد البديع، 1971،35)، أما في الحضارة الرومانية فالدولة ليست سوى إطار ضروري وطبيعي للوجود الاجتماعي والغرض من وجودها حماية حقوق الفرد (Haney, 1957, 47)، كما أن الاتجاه العام كان يدعو إلى تضييق مجالات السلطة العامة، إذ كان القانون الطبيعي قيداً على سلطان المشرع، وبناءً على ذلك فإن على الدول عدم التدخل في نظام الملكية وإلاّ فإنها ستخالف القانون الطبيعي فيما عدا الضرائب التي فرضت على الصناعة والزراعة (عبد البديع، 1971،37)

4 – 1 العصور الوسطى – الإقطاع، الدولة القومية

يبدو ومن العبث الحديث بشكل دقيق عن حقبة زمنية محدودة بشكل تفصيلي دقيق يمكن تسميتها بالعصور الوسطى، إلاّ أنه قد جرى العرف وطبقاً للمنجز الغربي في تحديد المنحنى السلوكي للتأريخ الإقتصادي والاجتماعي في أوربا وتعميم ذلك على العالم بصيغ نظرية للسياق التأريخي التطوري للعالم على الأسس المادية وعلاقات الإنتاج ووسائل النتاج سواء في النظرية الماركسية أو النظريات الليبرالية في تقسيم المراحل التأريخية للتطور، كذلك من نافلة القول إن التطور يختلف من بلدٍ إلى آخر ومن شعبٍ إلى آخر, فالعصور الوسطى المراد التعبير عنها هنا هي العصور التي بدأت بسقوط الإمبراطورية الرومانية في العام 476 للميلاد. وأغلب الآراء ألصادرة عن المختصين في التأريخ الإقتصادي تدور في هذه الفترة من التأريخ قبل أو بعد أي ما بين القرن الرابع والسابع الميلادي (كبه، 1973، 432)، وتقترن هذه الفترة الزمنية بمعاني الجمود والتخلف وغياب الإبداع بعد غياب إمبراطورية واسعة اقترنت بكل معاني التقدم والازدهار الإقتصادي والاجتماعي, ليأتي في أعقابها عصر لينتقل المجتمع الأوربي من نظام الرق إلى النظام الإقطاعي، ولقد اصطلح (J.Schumpeter) على هذه القرون الخمسة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى نهاية عصر الاقطاع وبداية تلاشيه بالفجوة الكبرى (The Great Gap) التي خلت من أية آثار للفكر الإقتصادي وتحليل مشاكله، ويعلق (ابراهيم كبه) إن الفجوة المذكورة هي فجوة (في معارفنا) في الفترة المذكورة (كبه، 1973، 468) والأجدر أن يقال في معارفهم هم (الغرب)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحادية النظرة ومركزية الإبداع مقتصرة على المجتمع الغربي فقط، لأن الإبداع استمر في أكثر من مكان في العالم وفي هذه الحقبة بالذات ولاسيما في العالم الإسلامي، وفي أوربا استمر النظام الإقطاعي بالتآكل ابتداءً من القرن الحادي عشر، وتبرز في هذه الحقبة الزمنية أفكاراً إقتصادية في ظل التحول من الإقتصاد المغلق القائم على الاكتفاء الذاتي إلى الإقتصاد الذي يعمل على إيجاد فائض يمكن المتاجرة به، أي بدايات الرأسمالية التجارية، هذه الأفكار نُضّجت من قبل السكولائيين Scholaticism (مدرسة

العصور الوسطى) إذ يكمن في جوهرها سيادة أنواع معينة من الأفكار (Haney, 1957, 92) فالحياة الإقتصادية والإجتماعية كانت تحت سيادة وإشراف الكنيسة وفرض التسلط للكنيسة على الأفراد والدول ضد التوسع للروح العلمانية الجديدة، ولهذا ارتدت الحياة الفكرية على العموم شكلاً سكولائياً والذي كان مصدره (كبه، 1973،440):

1. الفكر اليوناني وخاصة ارسطو.
2. الفكر المسيحي القديم.
3. دور الكنيسة.
4. الفكر الفلسفي العربي الإسلامي وخاصة إبن سينا وإبن رشد (Schumpeter,1967,87-88).

حيث جاءت المفاهيم عند السكولائيين بشكل أسس أخلاقية تعني الصالح العام بعيداً عن الدوافع الفردية التي تستدعي المنافسة على الربح والثروة، لذلك تمت صياغة مفاهيم في التجارة فجاءت غير منسجمة والحياة الواقعية، بل عدت التجارة خطيئة دينية، ومن هنا تولدت آرائهم في السعر العادل والفقر والعمل والمنفعة رداً على تردي الحياة في ظل النظام الإقطاعي المبكر، وهي آراء متقدمة في حينها، هذه الأفكار جاءت للتوفيق بين طروحات الكنيسة والوضع الإقطاعي القائم (كبه، 1973، 444), إذن هي عبارة عن مزيج فكري بين المسيحية والفكر الأرسطي, في ظل التشكيلة الفكرية التي أشاعها الفكرالسكولائي وفي طليعة مفكريهم (توما الاكويني 1225-1274م), وفي ظل الهيمنة التي تفرضها الكنيسة على الحياة العامة والنشاط البشري ورسم القواعد الشرعية والفقهية لهذه الأنشطة، لابد من معرفة دور الدولة الإقتصادي في هذا الجو الفكري.

الدولة في المفهوم السكولائي ووظيفتها الإقتصادية تنبع من نظرتهم للإقتصاد الوطني بوصفه مجرد (اتساع كمي) للإقتصاد المنزلي أي من نظرتهم للدولة بوصفها مجرد نوع من الملكية الخاصة الكبيرة (كبه، 1973،462)، (Haney, 1957, 102)

مع تطور الحياة الإقتصادية في العصور الوسطى وظهور فائض يمكن المتاجرة به مع الغير، (كبه، 1973، 462-463)[*] وتعزيز مكانة الدولة وحساب هيبتها وقوتها هذا من ناحية، من الناحية الأخرى كان للكنيسة مساحة واسعة من السلطة سواء كان السلطة الدينية أو الفعل الإقتصادي المتمثل بكون الكنيسة مالكة لمساحات واسعة من الأراضي تستخدمها بشكل إقطاعيات وهذه المساحات خارج سلطة الدولة وقوانينها ومعفاة من ضرائب وما شابه ذلك. لذلك بدأ الصراع بين الكنيسة والدولة يتسع ويأخذ شكل صراع على المصالح والهيمنة, بمرور الزمن استطاعت الدولة أن تلغي الكثير من صلاحيات الكنيسة بواسطة الأشكال المتقدمة

---

[*] كذلك أنظر للتفصيل: سعيد عاشور، أضواء جديدة على المؤرخ أحمد بن علي المقريزي وكتاباته، مجلة عالم الفكر، المجلد 14، العدد 2، 1983، ص 183-189.

للنظام الإقطاعي, إذ تجزأ الإقطاعية إلى إقطاعيات تدار من قبل صغار الإقطاعيين الذين يدينون بالولاء إلى سيدهم الإقطاعي أو البارون سواء بالمشورة أو المقاسمة او القتال إلى جانبه وهؤلاء البارونات يدينون بالولاء للسيد الأعلى (Overlord) الذي هو الملك، وبذلك أصبحت أطراف العقد الإقطاعي تندرج بشكل هرمي قاعدته الارقاء الذين يشكلون 90%من عدد السكان وعلى رأس هرم المملكة الملك. الذي كانت مكانته الإقتصادية من قوة التزام البارونات بدفع الأموال إليه لمواجهة الحاجات العادية للملكة (عبد البديع،1971، 43), إذن كانت العقود الإقطاعية الحلقات المتتالية التي أدت إلى تحجيم دور الكنيسة في الحياة الإقتصادية وتعزيز مكانة الدولة في مجتمع مازال يعمل ضمن مفهوم الإقتصاد المغلق مع هامش صغير من التجارة المقترن بولادة طبقة الحرفيين وهجرة بعض الفلاحين إلى المدن، هذا الشكل الجديد من الإقطاع يمكن النظر إليه على أنه نظام القيادة بالعرف مع مسؤولية الملك بمكانة مختلفة بمحاولة لتحجيم دور الكنيسة, وعززت مكانة الملك وبالمقابل غيرت مكانة الفلاح (Hicks, 1969, 101, 102), مع هذه التشكيلة من العلاقات الإقتصادية التي يمكن أن نلمس من خلالها تراجع بسيط لدور الاقطاع وتحول إلى العقد الإقطاعي في ظل دولة أكثر هيبة وقوة مع تحجيم بسيط لدور الكنيسة, ويرافق ذلك كله التنظير الإقتصادي لهذه الحقبة الزمنية للسكولائيين وإعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة آنذاك، إن كل هذا ما كان ليحصل لولا الأثر الواضح الذي تركته الحركات الفكرية الإسلامية وأثرها البالغ في الفكر السكولائي (كبه، 1973، 452). في هذا الخصوص بدأ (توما الاكويني) يتلمس الخطى في التوفيق بين مفاهيم المتافيزيقيا للدين والوحي والسلطة الروحية وإخضاع العلم وروحه الجديدة المتمثل بتأثير فلسفة إبن سينا وإبن رشد وتراجم فلسفة ارسطو بفعل الحواشي والتفسيرات والتعليقات الإسلامية عليها، وإخضاع كل ذلك وبصورة توفيقية للإيمان الفيزيقي، من خلال طروحات توما الأكويني الإقتصادية في إنقاذ المسيحية كدين للناس على أساس طروحاته في السعر العادل والأجر العادل والربا..... وغيرها.

كل هذا لم يعد يجدي نفعاً أمام تيار جارف لتوسع المدن وهجرة الفلاحين والتوسع الملموس للتجارة التي زعزعت الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإقطاعي, وشروق عصر جديد هو نشوء الرأسمالية، هذه الرأسمالية التي أحتضنت من قبل الدولة أدت إلى نشوء البرجوازية الجديدة التي كانت بالفعل الدافع إلى تغيير كيان المجتمعات الأوربية وروحها متمثلة بوصاية الكنيسة على أشكال أداء فعاليات الحياة منتبهةً إلى الأسس المادية التي تقوم عليها هذه الفعاليات, فلم يعد السعر العادل والأجر العادل وتحريم الربا ومفاهيم الغني والفقر تتلاءم وتطلعات الوضع الجديد متمثلاً في الطبقة البرجوازية التي تتسع أفقياً وعمودياً ودور الدولة المرتبطة بالإقطاع, فكانت حضارة الدولة القومية أو ما يمكن تسميته بعصر النهضة (Schumpeter, 1967, 79)، هذه النهضة ارتبطت بتحرير الفرد أولاً من قيود الكنيسة, فإمكانيات التغيير لا يمكن أن تتحقق في ظل قيود النظام القديم, وترافق ذلك مع ظهور الانتماء الوطني المرتكز على دولة قومية قوية ثانياً: لقد تم التنظير لذلك

عبر طروحات نيقولا ميكيافلي في كتاب الشهير (الأمير،1513 للميلاد), فقد قدم أميره أنموذجاً لقيادة الدولة القومية كقوة متجردة من (الأخلاق), هذا الأمير في آخر الأمر ليس رسماً كاريكاتورياً للقرن التالي، وإنما هو فهرس له (لاسكي, 29), هذه التغييرات عملت على عبور أوربا من عصر الاقطاع إلى عصر الرأسمالية من خلال نمطين، نمط الإنسان الإقطاعي إلى نمط الإنسان الرأسمالي والتي يرى (ماكس فيبر) وهو أحد رواد المدرسة التأريخية الألمانية أن الروح الرأسمالية الجديدة أدت إلى صياغة حياة جديدة وقيم جديدة كانت نتيجة الإصلاح الديني (كبه، 1973،475) وقد ينطوي كلام (فيبر) على شيء من الصحة في تهيئة الأجواء النفسية لإنتصار النزعة الرأسمالية, إلاّ أن مالم يكن بالإمكان دحضه هو أن تعدد الفرق البروتستانية قد فتح الباب للإلحاد (لاسكي, د.ت، 44).

من خلال هذا العصر ظهر الموت الأسود 1348 للميلاد (The Black Death) الذي اجتاح العالم، والذي أصاب أوربا بنقص شديد في قوة العمل وتحويل المجتمع الإقطاعي إلى حالة أخرى (Hicks, 1969, 113)، رافقه التوسع في النشاط الحرفي واتساع حلقات التبادل التجاري من خلال وجود فائض عن الاستهلاك في السوق المحلي, كل ذلك أدى إلى تراجع دخول الإقطاعيين وتسريح الكثير من الفلاحين الاقنان وتحولهم إلى قوة عمل في المدن وتغيير جذري في هيكل العلاقات الإجتماعية أدت إلى تخلخل وضع الإقطاعيين الاجتماعي ومركزهم السلطوي وتزايد قوة مركزية الدولة القومية في شخص الملوك، من خلال ذلك نجد أن قادة الحركة التجارية كمذهب إقتصادي أصبحوا هم من يوجه سياسة الدولة (Haney, 1957, 111)[*].

هذا الانتقال والتحول من عصر الإقطاع والدولة الهشة التي كان الأمراء الإقطاعيون الكبار يسيرون الكثير من أمورها على وفق تفسيرات الكنيسة للحياة الإقتصادية والإجتماعية التي تخدمهم، نقول هذا التحول فعل فعله في تحريك الفكر السكولائي باتجاه استيعاب الواقع الجديد ومتغيراته بالمعنى التحليلي والتقني، أي أن الكنيسة من خلال قادة الفكر السكولائي عملت على استيعاب الرأسمالية الناشئة والاندماج مع متغيرات الحياة الإقتصادية وإعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي صدرت عن الكنيسة في خصوص النشاط الإقتصادي وأدوات هذا النشاط وبشكل تفصيلي من الضرائب وإنفاق الحكومة والثروة والعدالة، الاستهلاك، التوقيت الضريبي, إلاّ أنه وعلى الرغم من هذا الاندماج في الحياة الإقتصادية ظلت عنايتهم بمشاكل الدولة القومية الجديدة بعيدة (كبه،1973، 488)، والسبب في ذلك هو طغيان التيار العلماني على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة القومية وتحجيم دور الكنيسة في هذه الفعاليات، مما أدى إلى بروز روح الرفض لتشريعات الكنيسة

(*) أنظر كذلك: جون كينث جالبرث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 56-57.

الكاثوليكية وثورة الإصلاحات الدينية في أوربا المناهضة لهيمنة الكنيسة الكاثوليكية على مشروعية الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية، مما سمح للدولة القومية بأخذ مكانة أوسع في هذه الفعاليات بشكل يتماشى وروح عصر النهضة ومتطلباتها.

في ظل الدولة القومية نمت الرأسمالية التجارية بصورة حرة وطليقة دون قيود، مما أدى إلى أن يفكك الإقتصاد الطبيعي في قطاعاته البدائية وتحولها بواسطة الاستثمارات من جزاء التراكم البدائي لرأس المال إلى مشاغل (Manufactories) بعمال أجزاء على أساس تقسيم العمل.

في هذه الأجواء من الاستقرار, وبفعل حماية الدولة القومية للنشاط الإقتصادي زاد الإنتاج, رافقته زيادة في حجم السكان واتساع السوق الداخلي ثم أحدث هذا كله فائضاً عن الاستهلاك معد للاتجار به تحت حماية الدولة القومية التي زادت إيراداتها من الضرائب وتقوت مكانتها، ابتدأت هذه الحال في الجمهوريات الايطالية وبعض دول أوربا، وما لبثت أن عمم ذلك في كافة أنحاء أوربا، نقول إن الحياة الإقتصادية والثقافية في جنوى والبندقية وميلانو وفلورنسا, بالمقابل في فرنسا كانت حرب المئة عام سنه 1337 تأكل في جسد هذا البلد (لاكوست، 1978، 19) إلاّ أنه على الرغم من ذلك أخذ دور الدولة يجتاز كل الاخفاقات التي حصلت في العصر الوسيط، على ذلك فإن سلطة الملك التي تتسع وتتأكد على البلاد تسهل السياسة التجارية التي تنظمها الحكومة للنشاط الإقتصادي الذي رسمته الدولة التجارية والذي بدأ يتشكل في العصور الوسطى (عبد البديع، 1971، 55)، لذلك جاءت سياسات المذهب التجاري أساساً فكرياً قوياً للدولة المركزية الملكية القومية التي استطاعت أن تلغي الاقطاع، وتدعيم سلطات الملك في داخل المملكة وخارجها، وهذا يحتاج إلى مضاعفة دخول الملوك الذين وجدوا في التجارة نشاطها وحماية التجار خير مورد مالي لتمويل الدولة وتقويتها، والإنفاق على مؤسساتها، وهكذا لم يكن المذهب التجاري يهدف إلى زيادة الثروة القومية بقدر ما يعمل على تدعيم السلطة السياسية وتقويتها (عبد البديع،1971،57).

كل ذلك ما كان يتم لولا الإستجابة الإقتصادية للحروب الصليبية التي كانت كارثة على العالم الإسلامي، وحقيقة أن آثارها السلبية لم تظهر عقب خروج الصليبين في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، لكن القرن الخامس عشر الميلادي شهد تجسد هذه الآثار في الانهيارات المتلاحقة في كافة قطاعات الحياة ومفاصلها (قاسم،1990، 218،219)، إضافة إلى التدهور الإقتصادي في الشرق الإسلامي، فقد كان الموت الأسود نقطة تحول في التأريخ الديموغرافي للشرق الأوسط في القرن الخامس عشر أدى إلى تسارع في نقص السكان، (اشتور، 1985،389)

هذه عوامل خارجية ساعدت الدولة القومية في أوربا لتركيز وبسط نفوذها الداخلي مدعومة من قبل الطبقة البرجوازية الصاعدة، وخارجياً في بسط نفوذها بشكل الاستعمار الكولونيالي والكشوفات الجغرافية، مدتها بشرعية التدخل. من خلال ما سبق يتبين أن حالة العلاقة بين الدولة والتجار، هي حالة مصير مشترك، لذلك أخذت العلاقة صيغة التعاضد بين الطرفين والتعايش في حالة انسجام، حتى لو كان

هذا التعايش على حساب علاقة الدولة بأسياد الإقطاع المتأخر، حيث بدأ زحف التجار في الاستثمار الزراعي في شراء الاقطاعات، فالطبقة التجارية الأوربية استطاعت أن توازن بين استثماراتها في التجارة الخارجية واستثماراتها في التجارة الداخلية (جغلول،1980،134،135) والدولة لم تقف أمام هذا التحول طالما تتلمس مصالحها في التمويل عبر الضرائب وزيادة الإيرادات من الحالة الجديدة مقارنة بحالة الانحطاط في ضوء العلاقات الإقطاعية التي كانت إحدى سماتها حالة التشرذم في الدولة الواحدة وضعف المركزية، لقد نَشّطت الطبقة التجارية زيادة الفائض الزراعي والحرفي، مما انعكس إيجابيا على حجم التجارة مع العالم الإسلامي، كل ذلك تم في حالة التناقض اللاعدائي بين طبقة ملاك الأراضي والتجار لوجود مصالح مشتركة فيما بينهم وهو الذي حدد المسار التأريخي للحركه الدائرية للدولة (جغلول، 1980، 105) .

دور الدولة الإقتصادي في الفكر الخلدوني

عند دراسة هذا الموضوع لابد من الاطلاع على المرجعية الفكرية المتمثلة بالعقيدة الإسلامية والإبداع الفكري للمسلمين الذي أثر في تنميط الأفكار الإقتصادية الخلدونية مزاوجاً كل ذلك بالواقع الموضوعي للمجتمعات الإسلامية في العصر الوسيط، وإبن خلدون يرى في الدولة مجسدة في الخلافة أو الملك أو السلطان أنها (نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به، وهو متصرف بالدين بمقتضى التكاليف المأمور بتبليغها للناس في سياسة الدنيا بمقتضى رعاية مصالحهم في العمران البشري) (المقدمة،173)، إذن الغاية في السلطة بوصفها وجهاً تطبيقياً لفعاليات الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية هو تنظيم أمور المجتمع تنظيماً يقوم على احترام حقوق الفرد وكفالة حقه في الحياة ووقاية الجماعة من المستغلين (عبد البديع، 1971، 51) وقد كانت الحياة الإقتصادية تنظم من قبل الدولة بشكل مباشر, رعاية لمصالح الرعية عبر موظف ذي مركز سام في الدولة وهو المحتسب، هذا المحتسب من الناحية النظرية الشرعية له من السلطات القضائية التي تبيح له الشدة في الإجراءات والسرعة في اتخاذها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وولاية الحسبة كما يرى المقريزي فقد تدنت مكانتها، الأمر الذي جعل ولايتها (لكل جاهل ومفسد وظالم وباغٍ) على حد قول المقريزي (عاشور، 1983، 194-195)[*]. وفي الشأن الإقتصادي تبرز مسألة تدخل الدولة على أنها مسألة حيوية لصيانة الحقوق وتوضيح الالتزامات، فلامجال لمقارنة الجانب السلبي لمسألة تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي ومسألة النمو الإقتصادي والنشاط الإقتصادي، وفي الجانب الآخر، يجب أن تكون هناك حدود للتدخل هذا بحيث يكون التدخل حفظاً

(*) أما من الناحية الفعلية فقد كان المحتسب يعزل من وظيفته لأبسط الأسباب أو يولى هذه الوظيفة على مال يقدمه للسلطات كما جاء في المقريزي. (إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار الهلال، القاهرة، 1990، ص 81)

للمصلحة العامة على أن لا يلحق الضرر بأي طرف من أطراف السوق، فالتدخل الحكومي يستهدف تحقيق غايات إجتماعية مطلوبة تسهم في توفير الأمن والعدل والتوازن الإقتصادي والاجتماعي وحماية الإقتصاد الوطني (النبهان، 1983، 384) وزيادة إيرادات الدولة من خلال دعم المنتجين وتوفير المناخات الملائمة لهم ولحرية نشاطهم، حتى تتمكن هذه الدولة من الإنفاق على تنفيذ برامجها وفعالياتها بشكل جيد.

والدولة عند إبن خلدون أطوار وأشكال، تكون أطواراً لأنها كائن حيوي يتناسل باستمرار للحفاظ على النوع كغريزة ثم التطور والتقدم من خلال إعمال العقل، وهذا هو سبب رقي الإنسان عن بقية المخلوقات الأخرى، إذ تميز خلقاً لأن له (الفكر واليد) فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر، والصنائع تحصل له الآلآت التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع مثل الرمح (المقدمة،33) وبما أن الإنسان مخلوق متفاوت في القدرة والقوة وموحد بالغرائز، فلا بد من أن يقع العدوان بينهم، ولا بد من يكون واحداً منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لايصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك (المقدمة،34). أما أشكال الدولة مرتبطة بدرجة الرقي وحالاته في درجات استخدام الموارد وتعدد الحاجات وتنوعها.

الدولة عند إبن خلدون إذن أطوار، وهذه الأطوار مرتبطة بِخُلق أهلها التي هي بالضرورة متغيرة من زمن إلى آخر (إعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة ويكسب القائمون بها في كل طور خلقاً من أحوال ذلك الطور لايكون مثله في الطور الآخر لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه وحالات الدولة وأطوارها) (المقدمة، 138)، ويرى إبن خلدون في السياق نفسه أن الأطوار هذه هي خمسة تنتقل الدولة فيها من طور إلى آخر حتى هرمها وأفولها (المقدمة، 138-139):

1. الطور الأول الظفر والاستيلاء.
2. استبداد بالملك ويتميز باتخاذ الموالي واستكثار الأنصار.
3. تحصيل ثمرات الملك من تحصيل المال وتخليد الآثار، وتحصيل الجباية وضبط الدخل والخرج وإحصاء النفقات.
4. القنوع والمسالمة، ويكون صاحب الدولة قانعاً بما لديه.
5. الإسراف والتبذير، وتحصل في الدولة في هذا طبيعة الهرم.

ويمكن النظر إلى الدولة من المنظور السابق وأطوار الدولة في شكلين وحالتين من المجتمعات، وهما على هذا التفصيل:

1. المجتمع البدوي، هنا المجتمع الذي يتميز بإقتصاد البادية الذي يمتاز بمحدودية أنماط الإنتاج ووسائل الإنتاج البدائيه والاقتصار على ما هو ضروري فقط، والمجتمع البدوي في هذا الخصوص لا يمكن أن يعني واقعاً جغرافياً محضاً بل اجتماعياً في جوهره (جغلول، 1980، 112). إذن مسألة البداوة والحضارة هي مسألة (نحلة المعاش) طرق الإنتاج (العظمة، 1981،105). ووفقا لطرق الإنتاج ووسائله يمكن أن تتشكل الدولة – السلطة من هيئات إجتماعية إقتصادية لعشائر مختلفة تصل إحدى العشائر إلى ارسقراطية قبلية وتكوين حكم إقتصادي مستقل

(قطيع مواشي، معادن ثمينة، رقيق،.....) (جغلول، 11،1981)، وتتحكم بنمط العلاقات بين القبائل طرق تحصيل الثروة، فإذا كانت العلاقة تبادلية ساد نوع من الاتحاد، أما إذا كانت تنافسية فسوف يسود الصراع.

2. المجتمع الحضري، فالمجتمعات الحضرية يمكن أن تتميز بالتغير الجذري في إنتاج الخيرات المادية وحجم هذه الخيرات، إذن العلاقات بين البشر والطبيعة قد خططت على تحول الطبيعة بفعل العمل، حيث تقسيم العمل يسمح بزيادة الإنتاج والإنتاجية بصورة أسرع، وإن الإنتاج لم يكن موجهاً نحو تلبية الحاجات البسيطة (جغلول،1981،58)، كما يتميز المجتمع الحضري بوجود الدولة التي إحدى مستلزماتها هو قوانين سياسية خاصة بعيدة جزئياً عن علاقات النسب، حيث الإدارة المركزية هي التي تخضع وتنظم العمران في ظل التطور التقنيات والصنائع (جغلول،1980،59)

إن دور الدول في ظل الحضارة يستلزم إيرادات ضخمة لتمويل جهازها البيروقراطي الواسع المتنامي المرافق لتطور الأجهزة الحكومية للدولة وتنوع انشطتها، كل هذا يستدعي من الدول التدخل تفصيلياً في النشاط الإقتصادي للعمل على زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب، بل لربما تزاحم الدولة التاجر والصانع في المرافق المعاشية المعروفة بكثرة الأرباح (ميزيان،1981،168). بناءً على ذلك فإن الدولة وفي أطوارها الخمسة وحسب إبن خلدون لها أدوار مختلفة في النشاط الإقتصادي، إلاّ أن طورها الخامس يكون مدمراً للانشطة الإقتصادية، لأن سعيها في الاستكثار من الإيرادات سوف ينعكس سلباً على الإنتاج والأسعار، فالحقل التجريبي الخلدوني الذي عمره سبعة قرون من الزمن ظهرت وسقطت دول إسلامية كثيرة، درسها إبن خلدون من خلال الدولة وتكويناتها العصبية والظروف الإجتماعية العامة التي يعيشها المجتمع التي هي وليدة تطورات سياسية وإجتماعية وإقتصادية معقدة شهدتها الأمة الإسلامية عبر هذه القرون (شمت، 1999،64)، وعلى هذا فإن الدولة في أولها أي الطور الأول تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، لأن الدولة في طورها الأول تعتمد على الفروض الشرعية في تدخلها في الشأن الإقتصادي (المقدمة،221)، ويقارن إبن خلدون بين قلة الوزائع والوظائف (أي الجباية) على الرعايا ونشاطاهم في العمل ورغبتهم في تكثير الاعتمار وتزايد المحصول، وهذا مدعاة لزيادة إيرادات الدولة (المقدمة،221)، وكأنه يقول إن التوسع في الضرائب مثبط للنشاط الإقتصادي، لأنه ينعكس على تكاليف الإنتاج ثم يدفع بالتكاليف هذه إلى الأعلى، مما ينعكس على المستوى العام للأسعار فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم إلى تراجع في الطلب ولاسيما إذا كان هذا الارتفاع غير مقترن في ارتفاع في الدخول الحقيقية للرعية (المقدمة،222)، من جهة أخرى فإن إبن خلدون أدرك دور الدولة في المشاركة في الطلب الفعال، وهذا يستلزم أن يكون للدولة إيرادات معقولة تقوم بإنفاقها (فالدولة والسلطان هي السوق الأعظم) وتراجع الإنفاق العام للدولة يؤدي إلى الكساد في

الأسواق وضعف الأرباح وينعكس ذلك على الجباية، أي إيرادات الدولة نفسها (المقدمة، 226)

1 – 2 أشكال تدخل الدولة

ابتداءً من القرن التاسع الميلادي حيث بدأت التجارة تُستأنف بين الشرق والغرب بعد توفير فائض عن الاستهلاك عند كلا الطرفين، كل هذا النشاط التجاري والبحري لم يكن يجري أبداً في فراغ سياسي، فقد كان الحكام يؤثرون على الإقتصاد التجاري بطرق عديدة (شاخت وبوزورث، 1988،320) من هنا يتضح أن هناك سياسات إقتصادية حكومية تقودها الدولة في الشأن الإقتصادي، ويتضح هذا جلياً في أوربا تحت عناوين عريضة تعرف عادة في التأريخ الإقتصادي بالسياسات التجارية المعروفة وفروضها في الثروة وتكوينها، بناءً على ذلك كانت الدولة في خدمة التجارة والتجار، وذلك انعكس على الدولة نفسها في تقويتها وتعزيز مكانتها الإقتصادية والسياسية.

إن هذا لم يحصل في الشرق الإسلامي، على الرغم من أن المجتمعات البشرية تتشابه في مشتركات كثيرة فالدولة لا تقوم إلاّ على أساسين:

1. القوة (العصبية) وهي مرتبطة بشكل أوسع من الانتماء القومي
2. الإيرادات المالية التي ستعزز قوتها ومكانتها وتديم هيمنتها.

وهذان العنصران هما قوام الدولة القومية في مطلع بزوغها في الحقبة التي عاش بها إبن خلدون.

الوجه الآخر للمجتمعات هو التباين في التشابه في هذه المشتركات وعدم التماثل في السلوك.

وحقيقة القول إن البدايات كانت كذلك، إلاّ أن قصور نظر الدولة آنذاك متمثلة بالمؤسسات الملحقة بها ولاسيما المؤسسة العسكرية أدى إلى أن تخرج التجارة من يد التجار وتدخل في فلك الدولة وإدارتها المتخلفة، في دولة المماليك مثلاً بدأت الدولة بايجاد شروط ملائمة من أجل إدارة المشاريع التجارية في المحيط الهادي، لكنهم انتهوا بالمصادرات وإحتكارات الدولة (شاخت وبوزرث، 1988، 323)، لذلك سوف نرى أن الاخفاقات الإقتصادية للدول الإسلامية في العصور الوسطى لم يكن إخفاقاً إقتصادياً بل كان مرده الإخفاقات السياسية التي كانت الدولة طرفا أساسيا في حدوثها ودخول العالم الإسلامي دوامة التخلف الإقتصادي، أي أن دور الدولة لم يكن محفزاً للنشاط الإقتصادي ولا سيما النشاط التجاري من خلال صيغ الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتوزيع، كما سنرى أن الدولة كانت تتدخل في الشأن الإقتصادي بصيغتين:

1. وسائل الدولة التشريعية.
2. سيطرة الدولة على السوق وممارستها النشاط الإقتصادي.

1. **وسائل الدولة التشريعية:** منذ دولة صدر الإسلام كانت هناك آليات لتدخل الدول في الشأن الإقتصادي وحماية كل من المنتجين والرعية بوصفهم مستهلكين

وحقوق الدولة من فروض شرعية، حتى تستطيع الدولة القيام بواجباتها المناطة إلى مؤسسات تقدم خدمة للصالح العام، وتحتاج هذه المؤسسات للإنفاق عليها، وهي مؤسسات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعسكرية ..... وغيرها.

والجانب التشريعي الذي يخص الدولة وتدخلها في الشأن الإقتصادي مر بأطوار تعبر عن مراحل يمكن أن يلتمس كل ذي فطنة حاجة الدولة والرعية لأنظمة إقتصادية تتلاءم والتطورات الحضارية التي حصلت في الدولة الإسلامية سواء في عهد بني أمية أو دولة العباسيين أو الدول الإسلامية الأخرى، والكثير من هذه التشريعات كانت لا تصب في مصلحة الرعية، وهي أيضاً غير مستمدة من الشريعة الإسلامية ومتقاطع معها، وقد فطن إبن خلدون إلى هذه الناحية، إذ وجد أن التشريعات التي تقوم بها الدول لغرض تدخلها في الشأن الإقتصادي تبتعد بعض الشيء عن روح الشرع بل تتقاطع معه، وهو حين ينظر إلى دور الدولة ممثلة بوظائف الملك والسلطان، يقول إن (وظائف الملك والسلطان ورتبته إنما هو بمقتضى طبيعة العمران ووجود البشر لا بما يخصها من أحكام الشرع (المقدمة، 186). وبناءً على ذلك فقد تميز دور الدولة في العصور الوسطى بزيادة إيرادات الدولة من الأموال، إذ إن الفروض الشرعية غير كافية لتغطي نفقاتهم (السلطان حاشيته وأمراء الجيش وقادته) على الرغم من أن الإنفاق العام على مصالح الرعية قد تراجع، إذن وجدوا في التشريعات الوضعية واستنباط الأحكام اجتهاداً خير باب لزيادة إيرادات الدولة، أعانهم في ذلك بعض (الفقهاء) في استنباط الأحكام التي تجيز توسع تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي ووضع فروض غير شرعية بشكل ضرائب تعددت وتنوعت وزادت من إيراداتهم، (فاعلم أن الفقهاء في الأغلب لهذا العهد وما احتف له إنما حمّلوا الشريعة أقوالاً في كيفية الأعمال في العبادات وكيفية القضاء في المعاملات ينصونها على من يحتاج إلى العمل بها هذه غاية أكبارهم ولا يتصفون إلاّ بأقل منها) (المقدمة، 177)

فكلما تقلصت جباية الضرائب المتعددة وقصرت بالوفاء لحاجات الدولة توسعت الدولة في فرض ضرائب ومكوس على بيوع الرعايا وأسواقهم مستندين إلى فتاوى من جانب من يتفقه في الشرع، لذلك يمكن تخريجها طبقاً للوضع العام للدولة وما تواجهه من مخاطر تحيق بالأمة (ويحسبون ذلك إدار الجباية وتكثير الفوائد، وهو غلط عظيم وادخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة) (المقدمة، 223).

إن هذه التخريجات الفقهية في التوسع في تدخل الدولة من أجل زيادة جباية الإيرادات سوف ينعكس على النشاط الإقتصادي بشكل كلي (فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر، فيقل الخراج ذلك لأن الخراج والجباية تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج فإن الدولة هي السوق الأعظم) (المقدمة، 226), أي أن إبن خلدون يشير في هذا إلى أن التوسع في التدخل وجباية الأموال من الرعية سوف ينعكس على الإنتاج والأرباح وعلى الدولة التي يجب عليها تفعيل الطلب بوصفها (السوق الأعظم) وتشارك وتحفز

الطلب الكلي الذي ينشط الإنتاج ويحفزه (فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنه إليهم) (المقدمة، 227).

2. سيطرة الدولة على السوق وممارستها النشاط الإقتصادي: عندما تصل الدولة إلى مرحلة الهرم والشيخوخة طبقاً للتصنيف الخماسي الخلدوني من أطوار الدولة، تجد الدولة أن إيراداتها غير كافية لتغطية نفقاتها بواسطة الفروض الشرعية, والضرائب والمكوس المفروضة من خارج الشارع (ويشاهد كل باحث من التأريخ السياسي عند المسلمين بأن الأمراء حينما تتوسع أطماعهم في الكسب، وتسبق اهتماماتهم الإقتصادية الخاصة للمصالح الإقتصادية الجماعية، يزاحمون التاجر والصانع في المرافق المعاشية المعروفة بكثرة الأرباح) (ميزيان، 1981، 168)

والواضح من خلال قراءة متأنية للتأريخ الإقتصادي العربي الإسلامي أن هذا التحول في تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي بواسطة الفروض الشرعية أو غير الشرعية إتجه إلى ممارسة الإنتاج مباشرة، وأول ما حصل هذا في الإنتاج الزراعي بشكل الاقطاع العسكري الذي عرفه العالم الإسلامي في مرحلة ضعف الخلافة العباسية وتسلط العناصر الأجنبية على مقاليد الأمور السياسية والإقتصادية, كل ذلك يعد من التصرفات المندرجة تحت ظاهرة واحدة وهي استفحال إقطاعية الدولة (ميزيان،1981، 168) وتوسع حلقات الامتيازات بوساطة رقيق البلاط والغلمان والجواري وعددهم الضخم وكونهم في خدمة السلطان كل حسب فنه وخدمته كل ذلك خلق نمطاً من السلوك الاجتماعي والإقتصادي لإقطاعيات الدولة، هذه الحلقات الطفيلية التي هي حلقات وصل بين الفلاحين والإقطاعيين المستغلين من سلطان وأمراء وقادة الجيش.

ان استنزاف الأرض بموجب نظام الإنتاج في ظل الاقطاع أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي في ظل هذا النظام، مما حدا بالدولة إلى التحول إلى إحتكار الكثير من الصناعات ومنها الغزل والنسيج والسكر ومعاصر الزيت والسيطرة على أسواق هذه المنتجات داخلياً وخارجياً (وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران الدولة والتسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الاثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والاكراه في الشراء والبيع (المقدمة، 163) لقد شهدت الكثير من الصناعات تراجعاً بعد إحتكارها من قبل الدولة ولا سيما صناعة السكر والغزل والنسيج (إبن دقماق،41-46)

إن هذا التراجع في إيرادات الصناعات القائمة من جراء تدخل الدولة أدى إلى أن تفتش الدول عن مصدر أكثر ربحاً، وقد وجدته في التجارة ولاسيما دولة المماليك في مصر، فقد دخلت الدولة محتكر تجاري، ودخلت في حالة صراع مع التجار لإحتكار تجارة التوابل (تجارة العبور)، إلاّ أن هذا الصراع كان صراعاً غير متكافئ لكون الدولة تستند إلى قوة ضاربة تحسم انتصارها في الآخر، والذي يعيب عليه إبن خلدون هو أن دخول الدولة (السلطان) في ميدان التجارة منافساً في السوق التجاري

مضرة بالرعية ومفسدة لإيرادات الدولة، فضلاً عن ذلك يرى إبن خلدون أن الحلقات الطفيلية التي تعيش على هامش هذه الإحتكارات أخذت تشكل من الثروات الطائلة ثم (صار الكثير ينزعون إلى الفرار عن الرتب والتخلص من ربقة السلطان بما حصل في أيديهم من مال الدولة إلى قطر آخر ويرون أنه أهنأ لهم وأسلم في إنفاقه وحصول ثمرته) (المقدمة،225)

وهنا نرى إبن خلدون يعالج مسألة تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلد أو هو شيء من قبيل غسيل الأموال المعروف في الوقت الحاضر إن صح التعبير.

2-2 أثر تدخل الدولة في إيراداتها

حين يرسم إبن خلدون الأطوار الخمسة التي تمر بها الدولة فإنه يرسم كذلك حالات الوضع الإقتصادي وإنحطاط السلوك الذي تتبعه الدولة في التدخل في الشأن الإقتصادي، إذ إن الدولة إنما يكون دافعها الأساس للتدخل الأمرين الآتيين:

1. إقامة العدل أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
2. والأمر الآخر متعلق أو مكمل للأول وهو ينظم إيراداتها لمواجهة نفقاتها على مؤسساتها للقيام بدورها الاجتماعي والسياسي والعسكري والإقتصادي.

ففي الطور الأول تكون جباية الدولة قليلة ومنخفضة، إذ إن الدولة في هذا الطور تكون مستلزماتها متواضعة وإنفاقها محدود بسبب طبيعة التدرج في سلم الحضارة، فلا تخرج الجباية عن نسق (المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل) (المقدمة،221), من ناحية أخرى تكون سياسة الدولة في هذا الطور (تقتضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس) (المقدمة،221)

إذن في الطور الأول يجد إبن خلدون أن الدولة بجهازها الإداري المتواضع يكون تدخلها محدود بحدود سنن الدين ووازع الناس في تقديم هذه الفروض المنصوص عليها شرعاً، بناءً على ذلك يجد أن النشاط الإقتصادي في هذا الطور يتميز بنشاط الرعية للعمل والرغبة في تنمية الأموال وتكثير العمران مقابل محدودية المغارم والفروض والضرائب.

إن أداء الدولة في هذا الطور من وجهة نظر إبن خلدون هو أن الإيرادات القليلة للدولة مقابل التطور في الحياة الإقتصادية والنشاط في الإنتاج والزيادة في الدخل سوف يؤدي إلى زيادة مقابله بالإيرادات للدولة بمقدار معقول، أي أن تبقى الدولة عند حدود معقولة في التدخل في الشأن الإقتصادي من أجل الاستمرار في الجباية المتزايدة لإيراداتها بسبب التنمية الحاصلة في المجتمع من جراء النشاط الإقتصادي المرغوب، لذلك يقرر إبن خلدون: (فإن أقوى الأسباب في الإعمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين) (المقدمة،221)

من الثابت أن هناك اتفاقاً بين علماء المالية العامة في القول بميل مستوى إنفاق الدولة إلى الارتفاع ويحلل كل منهم هذه الظاهرة العامة ويرجعها إلى أسباب يراها) (نشأت، 1944،149).

وفي هذا السياق فإن الأمر يدخل في المعيار الوظيفي للدولة، هذا المعيار ليس في حالة سكون, وهو ما يعبر عنه إبن خلدون في نسق أطوار الدولة في كيفية التدخل في الشأن الإقتصادي للسيطرة على الفعاليات الإقتصادية من أجل زيادة إيراداتها التي يكون الدافع في ذلك هو مواجهة الإنفاق الذي تقوم به الدولة ولاسيما في الأطوار الأكثر تحضراً ضمن المجتمعات المترفهة، ونظراً لما أصاب دور الدولة من تطور وهي تمارس أنواعاً من النشاط الذي يماثل في طبيعته النشاط الخاص للأفراد كأعمال الإنتاج فإن المعيار القانوني غير كافٍ لتحديد مفهوم النفقة العامة (العلي وكداوي،92،1981).

إذن دخول الدولة إلى سوق الإنتاج سوف يوسع من الوعاء الضريبي وينعكس هذا التوسع على النمو الإقتصادي بالتراجع، لأن التوسع في الضرائب سيعمل على تراجع الإنتاج، (فإن الجملة لا تزال في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة إلى ان ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها (المقدمة، 221).

وبناءً على ذلك فإن التوسع في تدخل الدولة الذي سيقابله بالتأكيد زيادة في إيراداتها فإن الدولة والحال هذه يجب أن توسع من دائرة الإنفاق، لأن الإنفاق في حالة كون الإيرادات كبيرة يعمل على تحفيز الإنتاج الذي يتوزع على عناصر الإنتاج بشكل عوائد لها وبشكلها التقليدي أجر وربح وريع، وتأثر هذه العناصر ينعكس على إيرادات الدولة القادمة، (إن الدولة والملك صورة الخليقة والعمران وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال وأموال الجباية عائدة عليهم ويسارهم في الغالب من أسواقهم ومتاجرهم وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه، فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخرج عائدة عليهم في العطاء فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة، وأصله كله العمران) (المقدمة،294-295).

إن تدخل الدولة إن كان مبرراً بوجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الشخصيات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد (العلي وكداوي، 94،1988) فإن تمويل الإنفاق بواسطة الضرائب الشرعية أو غير الشرعية يكون مبرراً، خاصة إذا ما علمنا أن إبن خلدون كتب مقدمته هذه في ظرف كانت الأمة الإسلامية تواجه أشرس الهجمات الخارجية, فكان تمويل حاجة مثل الأمن والاستقرار والدفاع عن الأمة وجغرافيتها يستلزم إنفاقاً واسعاً، وعلى الدولة أن تتدخل في الشأن الإقتصادي لتمويل هذا الإنفاق، إلاّ أن التحذير الذي أطلقه إبن خلدون هو أن التوسع في الفروض الشرعية وغير الشرعية لزيادة إيرادات الدولة إذا ما قابلها اكتناز لهذه الأموال فإن الحالة الإقتصادية ستؤدي إلى التراجع والكساد ((إن الدولة هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج, فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه، وأيضاً فالمال إنما هو متردد بين الرعيه والسلطان منهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسهُ السلطان عنده فقدته الرعية (المقدمة، 226-227)

يمكن تفسير الكلام السابق عن دور الدولة الإقتصادي أن إبن خلدون لا يدعو إلى الدولة التي يمكن تسمى حارسة كما في التحليل الإقتصادي التقليدي، وأن الإقتصاد يجب أن يكون حراً من دون تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي، وأن الخلل الذي قد يحدث في توازن الإقتصاد يُمكن للقوى الخفية أو الذاتية التي سماها آدم سميث Adam Smith باليد الخفية Invisible Hand هي التي تعيد حالة التوازن، عند إبن خلدون ليس هناك قوى خفية تحرك الإقتصاد وأن دور الدولة لا يجب أن يكون حيادياً بل أن الإقتصاد لأي تجمع متحضر (دولة) لا يمكن أن ينظر إليه على أنه استهلاك عائلي واستثمار خاص، بل أن إيردات الدولة سوف تمتص الجزء الكبير من المعروض السلعي سواءً عن طريق المشتريات الحكومية او الإنفاق الحكومي على مؤسساتها ومرافقها، فضلاً عن ذلك تنبه إبن خلدون إلى أن التوسع في جباية الضرائب يقلل من مقدرm القطاع العائلي من الإنفاق على الاستهلاك والادخار، بذلك جاءت دعوته أكثر معاصرة من دعوات الإقتصاديين الكلاسيك في أن النظام الضريبي يمكن الدولة أن تزيد أو تقلل من الاستهلاك والاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي الفعال (الأدريسي،315،1986) باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء مهم من الإنفاق القومي إذ يُشير إبن خلدون إلى أن المال يتنقل بين الرعية والسلطان (الدولة) فإذا حبسه السلطان فقدته الرعية.

2-3 أثر التدخل على النمو في الصنائع والتجارة والزراعة

في العصور الوسطى كانت أهم القطاعات المنتجة للقيم المادية هي الزراعة، ولهذا القطاع المهم إرتباطات أمامية وخلفية، اذ أصبح بذلك عصب الحياة، وهناك الكثير من المؤشرات التي تدل على ان حصول المجاعات في تلك القرون الغابرة كان مرده سوء المواسم الزراعية وربما تشير كذلك إلى سوء الموسم السابق أو عدم كفاية الغلال مما يؤدي إلى إحتكار الغلال، لمواجهة المواسم الزراعية السيئة، أما الإرتباطات الخلفية بهذا القطاع فإن كل من التجارة والصناعة على إرتباط وثيق مع القطاع الزراعي لأعتماد الكثير من الصناعات الحرفية على المنتجات الزراعية كذلك ما تحويه قائمة الصادرات من سلع زراعية موجهة نحو الخارج.

لقد عانى الإقتصاد في دولة الإسلام في العصور الوسطى من سطوة الملوك والسلاطين ولا سيما في دولة المماليك في مصر، فبعدما أصبحت أرض مصر إقطاعية للعسكر منذ عصر صلاح الدين الأيوبي اَنتبه السلاطين إلى التجارة فأشاعو إسلوب (الطرح) في الشراء من التجار، وأسلوب الطرح هذا هو أن تطرح أسعار معينة لسلع معينة هي في حقيقة قيمتها أكثر مما يطرح عليها من سعر, فيشتريها السلطان محتكراً لها ((إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصباً أو بأيسر ثمن أو لايجد من يناقشه في شراءه فيبخس ثمنه على بائعه، (المقدمة، 223).

وإن الذي حصل من إحتكار الدولة لصناعة الغزل والنسيج وصناعة السكر وغيرها من الصناعات المربحة، هو كون السلاطين ممثلين للدولة أو هم الدولة في

العصور الوسطى، فهم يدخلون سوق الإنتاج وهم عازمون على اقتناص الأرباح التي تنتجها هذه الأعمال، أي أن الدولة تتحول من الجباية للضرائب لتمويل إنفاقها إلى إنتاج السلع في هذه القطاعات والمتاجرة بها، والدولة تدخل السوق لا على أساس المزاحمة (المنافسة) مع المنتجين الآخرين وتخضع لآليات السوق, بل هي تدخل وتخضع السوق لها وتتحكم بها للحصول على أرباح غير اعتيادية، فبدل من أن تدخل الدولة إلى السوق لتحول نفوذها إلى قيم إقتصادية للضغط على السوق وتحقيق التوازن المطلوب من خلال إشاعة جو المنافسة، لجأ السلاطين إلى إحتكار الكثير من الأسواق وحتى التجارة الخارجية، (مما يدفع التجار إلى بيع سلعهم على كساد من الأسواق بأبخس ثمن، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم مما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه فتفسد الأرباح، مما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة وتؤدي إلى فساد الجباية (المقدمة، 223).

إن إبن خلدون عندما يستعرض مساوئ التدخل فإنه لا ينكر دور الدولة في الشأن الإقتصادي، فالدولة شديدة الإرتباط بالعمران، والحضارة إنما هي من قبل الدول، والعمران من غير الدولة لا يتصور، على أساس أن الدولة هي ((السوق الكبرى)) (نشأت،1944،178).

فالدولة من خلال مشاركتها في الطلب إنما تعمل على تسريع النمو في الزراعة والصناعة والتجارة، إذ إن تدخل الدولة المفروض على السوق فرضاً لايتفق وطبيعة الأمور الإقتصادية وهي سلسلة لا آخر لها, لذلك ينصح إبن خلدون بأجتناب التدخل المفرط الذي يؤدي إلى إحتكار كل شيء (نشأت، 176،1944).

وبناءً على ذلك فإن الدولة هي التي تشارك في تسريع في النمو إذا ما ابتعدت عن كونها دولة ذات صبغة تجارية ليس في المفهوم الغربي, ففي مجال الصنائع نرى أن إبن خلدون يقول ((إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها وما لاتطلبه الدولة إنما يطلبه غيرها من أهل المصر فليس على نسبتها بأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شي والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة فما نفق منها كان أكثرياً ضرورة والسوقة وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم عام ولا سوقهم بنافقه)) (المقدمة،320)

إذن على ما مر بنا فإن الدولة ضرورة للعمران والنمو الإقتصادي في تدخلها على أن لا يكون تفصيلياً، حيث ينقص الدولة الدافع الذاتي الذي يمتاز به صاحب العمل للإنتاج، بل يكون التدخل بما يضمن للدولة الجباية المعقولة من الضرائب التي لاتكون قيداً على نمو الإنتاج، ثم المشاركة الفعالة من جانب الدولة في الإنفاق العام الذي يحفز الطلب الفعال ويؤدي إلى تسريع النمو الإقتصادي, كما يمكن القول إن إبن خلدون قد فطن إلى ظاهرة مازالت قائمة إلى عصرنا هذا وهي ظاهرة هجرة رؤوس الأموال هرباً من الضغوط التي تمارسها الدولة في التوسع في جباية الضرائب (المقدمة،326)

نجد عظمة إبن خلدون في مقدرته الواسعة على استشراف المستقبل من خلال القراءة الفاحصة والمتأنية للواقع بعيداً عن كل تطرف، لذلك فإن طروحاته جاءت

صادقة في معالجة الأمور الإقتصادية التي أدت إلى تشوهها في المسيرة الحضارية للأمة الإسلامية منذ العصور الوسطى الإسلامية، لقد عالج إبن خلدون مسألة تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي من منظار واسع متعدد العلاقات، فهو لا يؤمن بدور الدولة المحدود، وكذلك لا يؤمن باطلاق العنان للدولة بسلطتها وبمؤسساتها للتدخل التفصيلي في الأمور الإقتصادية التي تعود بعواقب وخيمة على الدولة نفسها وعلى المجتمع.

هناك حقيقة أساسية تظهر جلياً عند دراسة إبن خلدون دراسة شمولية في الشأن الإقتصادي والاجتماعي, وقد اعترف بذلك كبار الباحثين في الشرق والغرب (ماندل، 1972، 475، 476), فالتأريخ الإقتصادي الإسلامي يمتاز بالموضوعية والعمق والتنوع في الطروحات ومصادرها, كما أنه يعتمد على إرث عظيم هو ثوابت العقيدة إلى جانب إعمال العقل وإبداعات المفكرين المسلمين، كل هذا وتظل معرفتنا بالتأريخ الإقتصادي الإسلامي غير مكتملة ومقتصرة على الطروحات الفقهية التي تعتمد على النصوص ولا تثير المقاصد من الشارع وتحلل الظاهرة الإقتصادية، هذا ما فعله إبن خلدون، فالدارس سوف يدرك أن العقبة الحقيقية على طريق فهم إبن خلدون لا تتمثل في غرابة فكره أو تفرده، وإنما في التماثل – إن لم يكن التطابق – بينه وبين الفكر الحديث (عيساوي، 1991،143).

الاستنتاجات

- يبدو أن أثر الدولة في النشاط الإقتصادي قد بدأ منذ عصر الدولة المدينة أثينا، سبارطة، نينوى، بابل، روما، .... وغيرها إلاّ أن ما يميز دور الدولة هو التقسيم الطبقي الحاد الذي امتاز به العصر العبودي وصيانة مصالح الطبقة الارسقراطية بواسطة التشريعات والقوانين التي تحفظ حقوق الأحرار.
- هذا التقسيم الطبقي الحاد أدى إلى عدم وجود سوق للعمل، لأن قوة العمل كانت تتمثل بشكل واسع في طبقة العبيد وعندما لا يكون هناك عمل مأجور لا يكون هناك سوق للعمل.
- أدى انهيار الدولة الرومانية والدولة الساسانية بعدها بقرون وسطوع نجم الإسلام (دين ودولة) إلى تضاؤل دور الدولة بفعل الإقطاعيات الواسعة في أوربا ودور الكنيسة المساند للإقطاع كون أن الكنيسة نفسها كان لها من الإقطاعيات الواسعة, وجب عليها رعاية مصالحها، فكان دور الدولة هامشياً في ظل الإقطاع، مارست الكنيسة دوراً في التنظير للحياة الإقتصادية بديلاً عن الدولة.
- كان لآراء السكولائيين اللاهوتيين دور مهم وعلى مرحلتين في التنظير للحياة الإقتصادية، في المرحلة الأولى عالجوا المسائل الإقتصادية من منظور السعر العادل وممارسة التجارة والربا وغيرها من المفاهيم، ويجمع كتاب التأريخ الإقتصادي على أن تأثير الفكر العربي الإسلامي كان واضحاً ولاسيما إبن سينا وإبن رشد على نمط التفكير الغربي، مما أدى إلى خروج بعض رجال الدين على الفكر الارسطاليسي الذي كانت تتبناه الكنيسة والنظر في المسائل العقلية، مما مهد

إلى مرحلة لاحقة كانت الكنيسة تواجه الانشقاق من خلال ما عرف بالاصطلاح الديني.

- كان بوادر هذا الإصلاح هو تنشيط الحركة التجارية كما كان للحروب الصليبية دور في تفاقم هذا النشاط الذي رافقه بزوغ الدولة القومية التي ساندت التجارة وحجمت دور الكنيسة في الحياة الإقتصادية والسياسية، إلاّ أن دور الدولة أخذ ينمو أكثر من حامي للتجارة بل كان رجال التجارة هم الدولة.
- في العالم الإسلامي كانت الصور تختلف، فقد كانت العقيدة الإسلامية أكثر وضوحاً في رسم دور الدولة الإقتصادي وتحديد علاقات الإنتاج, كما كان لأنماط التفكير للمفكرين المسلمين حافزاً على مواكبة تطورات الحياة الإقتصادية، لقد كان أنموذج الفكر الخلدوني أكثر نضجاً في رسم دور الدولة الإقتصادي وبيان الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج من جراء التدخل المفرط للدولة في الشأن الإقتصادي، وأثر ذلك على إيراداتها وإنفاقها، إذ جاءت هذه الأفكار متسقة مع الكثير من الأفكار المطروحة في بدء القرن العشرين عن دور الدولة الإقتصادي.
- التأريخ بشكله المطلق، وقائع وسلوك وأفكار، إنما يعبر عن ذاكرة الأمة وفعلها الحضاري، والتواصل معه هو استمرار عمل الذاكرة الحاضر والمستقبلي، والتخلي عنه هو انقطاع حضاري وتشوه في جسد الأمة ومسخ لهويتها، وعلينا أن لانقبل على مفكرينا أن يذكروا في هوامش الكتب والبحوث كحالة إستثنائية عابرة، بل في متونها وهو حق, لأن ما عاناه الغرب من انقطاع حضاري هو شأنهم, فالفجوة المعرفية كانت في معارفهم, لكن المسيرة المعرفية استمرت على المستوى الإنساني.
- هذه دعوة ليست للتلفيق على التأريخ الإقتصادي للأمة بل هي دعوة للكشف عما أهمله الكثير من المؤرخين في الشرق والغرب، ولقد أثبت التوثيق التأريخي للنصوص أن الفكر الإقتصادي ليس مبتدعاً غربياً بل أسهمت فيه الكثير من الأمم المتحضرة بقدر أو بآخر في هذا المضمار، وهي مسؤولية من يعمل في هذا الحقل الأكاديمي في التأسيس لفكر إقتصادي لايتخذ من المركزية الغربية منطلقاً له، بل يعد الفكر الغربي رافداً من روافد الفكر الإنساني في حقل الإقتصاد وبقية العلوم.
- وأخيراً فإن الالتزام بالمنهج التأريخي فرض على البحث التعامل مع مقدمة ابن خلدون ولاسيما علم العمران فيها على وفق الحقبة الزمنية التي كتبت فيها دونها إسقاط ذلك على الحاضر وبشكل قسري، إنما جاءت من باب الدراسة المقارنة.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. إبن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر، بيروت، بدون تأريخ.
2. الادريسي، عبد السلام ياسين، 1986، التحليل الإقتصادي الكلي، جامعة البصرة، البصرة.
3. اشتور، 1985، التأريخ الإقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دار قتيبة، دمشق.

4. انجلز، فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، منشورات دار النداء للطباعة والنشر، بدون تأريخ .
5. بدوي، ثروت،1961، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة.
6. جغلول، عبد القادر،1980، الاشكاليات التأريخية في علم الاجتماع السياسي عند إبن خلدون، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت.
7. ديورانت، ول، 1955، قصة الحضارة، الجزء الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة.
8. رسل، برتراند، 1983، حكمة الغرب، الجزء الثاني سلسلة كتاب عالم المعرفة، الكويت.
9. شاخت وبوزورث، 1988 (تصنيف)، تراث الإسلام، الجزء الأول، ترجمة حسين مؤنس والعمد، احسان صدقي، ط2، سلسلة كتاب عالم المعرفة، الكويت.
10. الشاوي، منذر،1981، القانون الدستوري، نظرية الدولة، بغداد.
11. شمت، ناشانيل، إبن خلدون المؤرخ وعالم الاجتماع والفيلسوف، دار المأمون، بغداد، 1999.
12. عبد البديع، احمد عباس، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة، مطبعة المعرفة، القاهرة،1971.
13. العظمة، عزيز، 1981، إبن خلدون وتأريخه، دار الطليعة بيروت.
14. العلي، عادل فليح وكداوي، طلال محمود، 1988، إقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل.
15. عيساوي، شارل،1991 ، تأملات في التأريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16. قاسم، قاسم عبده، 1990، ماهية الحروب الصليبية، سلسلة كتاب عالم المعرفة، الكويت.
17. كبة، ابراهيم، 1973، دراسات في تأريخ الإقتصاد والفكر الإقتصادي، الجزء الأول، ط2، بغداد.
18. لاسكي، هارولد، نشأة التحريرية الأوربية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، سلسلة من الفكر السياسي والاشتراكي، وزارة الثقافة والارشاد القومي، القاهرة، بدون تأريخ.
19. لاكوست، ايف، 1978، العلامة إبن خلدون، ترجمة د. ميشال سليمان، دار إبن خلدون، ط2، بيروت.
20. ماندل، أرنست، 1972، النظرية الإقتصادية الماركسية، دار الحقيقة، بيروت.
21. متولي، عبد الحميد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961.
22. المقريزي، تقي الدين، 1990، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار الهلال، القاهرة.
23. ميزيان، عبد المجيد، 1981، النظريات الإقتصادية عند إبن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
24. النبهان، محمد فاروق، 1983، شرعية تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية في نظر الإسلام، ندوة الإقتصاد الإسلامي، نظمها كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.
25. نشأت، محمد علي، 1944، الفكر الإقتصادي في مقدمة إبن خلدون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. John Hicks, 1965, A Theory of Economic History, Oxford University Press , London.
2. Joseph A. Schumpeter, 1967, History of Economic Analysis, London.
3. Leslie Lipson, 1965, The Great Issue of Politics, Prentice–Hall, Inc., U.S.A
4. Lewis H. Haney, 1957, History of Economic Thought, the Macmillan Company, New York.